الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

25 **صفر** 1441 – 24 **أكتوبر** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

«حقوق الإنسان»: تنازل ضحايا "التحرش" لا يمنع الحق العام

المصدر: جريدة المدينة الخميس 25 محرم 1441هـ - 24 أكتوبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/655908

عايض الوسمي - مهد الدهب

كشفت هيئة حقوق الإنسان أنه في جريمة "التحرش"، لا يحول تنازل المجني عليه أو عدم تقديم شكوى، دون حق الجهات المختصة نظاماً في اتخاذ ما تراه محققاً للمصلحة العامة، وفقاً لأحكام نظام الإجراءات الجزائية، والأنظمة الأخرى ذات الصلة.

وأكدت أنه على كل من يطلع على حالة تحرش إبلاغ الجهات المختصة.

وشددت على أنه يلتزم كل من يطلع، بحكم عمله، على معلومات عن أي حالة تحرش بالمحافظة على سرية المعلومات، ولايجوز الإفصاح عن هوية المجني عليه إلا في الحالات التي تستلزمها إجراءات الاستدلال أو التحقيق أو المحاكمة.

- **المحافظة على سرية المعلومات في التحرش**
- **لايجوز الإفصاح عن هوية المجني عليه**
- **الإفصاح فقط في أثناء التحقيق أو المحاكمة**

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«نزاهة» تقود تحالف عشر جهات حكومية وخاصة للحد من هدر المال العام

المصدر: جريدة الرياض الخميس 25 صفر 1441هـ - 24 أكتوبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1783944

نظمت المديرية العامة للشؤون الصحية المنطقة الشرقية بالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" أمس، لقاءً مفتوحاً بعنوان "تقييم الخدمات المقدمة وتفعيل قنوات التواصل بالمنطقة الشرقية."

ويأتي اللقاء برعاية صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أمير المنطقة الشرقية، وبحضور وكيل إمارة المنطقة الشرقية د. خالد البتال، حيث قادت "نزاهة" في المنطقة الشرقية، تحالفاً مشكلاً من 10 جهات (صحة الشرقية، ونزاهة، وأرامكو، وتعليم الشرقية، وجامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل، والتجمع الصحي بالمنطقة، وأمانة الشرقية، ووزارة التجارة، وجوازات الشرقية، ووزارة النقل والطرق بالشرقية)، من أجل الوقوف في وجه إهدار المال العام، والسعي للحفاظ عليه وحمايته، من خلال عقد لقاءين أحدهما مغلقاً، كان أبرز ملامح محاوره شرح تعريف المحافظة على المال العام وكيفية الحفاظ عليه واستعراض مخالفاته وأشكاله وطرح أمثلة عليه لتفاديه.

وأوضح مدير عام الشؤون الصحيّة بالمنطقة الشرقية د. إبراهيم العريفي، خلال كلمته الافتتاحية، بأن هذا اللقاء يأتي ضمن برامج المرحلة الثانية من مبادرة "وطننا أمانة" والتي أطلقتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تحت شعار "نحو شراكة فعالة لتعزيز النزاهة"، ويتناول اللقاء أهمية قنوات التواصل مع المستفيدين وسبل تفعيلها، كما يستعرض دور الجهات في التعامل بفاعلية مع المعلومات التي تتيحها قنوات التواصل، بالإضافة إلى مناقشة الآليات الملائمة لتقييم الخدمات الحكومية، واستعراض التجارب الناجحة والمبادرات المميزة في هذا المجال.

وأشار إلى أن "نزاهة" استطاعت بحلحلة قضايا إهدار مال في صحة الشرقية، مضيفاً، أن بعض المشروعات المتعثرة لا يعتبر بها شبهة فساد، بل تعثرها "إداريا" وبها سوء نظرة للتكلفة، ولم تحسب تكلفتها بالشكل المطلوب، إذ يتم الرفع بها إلى المقام السامي.

وأكد أن الجلسة المغلقة كانت عبارة عن لقاء يجمع مدير "نزاهة" بالشرقية، مع قادة بعض القطاعات الحكومية، وتضمّن محور هذا اللقاء "المحافظة على المال العام" وشرح تعريفاته وكيفية الحفاظ عليه، ما هو نظام المحافظة على المال العام، وما هي مخالفاته، كذلك إعطاء أمثلة من أجل توعية وتثقيف القادة لاطلاعهم وإمكانية التشخيص ما إذا كان هذا خروج عن النظام ويعتبر إهدارا واعتداء على المال العام.

يذكر أن ورش العمل تناول الجزء الأول منها موضوعات عن (التطبيقات الخاصة بقنوات التواصل والأساليب الفاعلة في توظيف المعلومات)، بمشاركة محمد الغامدي من هيئة مكافحة الفساد، ومدير التواصل الإلكتروني بوزارة الصحة عمر بن خميس، ومدير مكتب خدمة المستفيد بتعليم الشرقية عبدالعزيز العباد، أما الجزء الثاني منها تناول (دور قنوات التواصل في تقييم الخدمات وتجارب ومبادرات في تقييم الخدمات المقدمة وتفعيل قنوات التواصل) بمشاركة مشرف إدارة التدريب بوزارة التجارة محمد المجبل، ومدير قسم المساندة الإدارية بجوازات الشرقية الملازم أول مشاري بن غانية، ومدير مركز التميز بتعليم الشرقية فاطمة الرويس.

الربيعة لنواب إيطاليين: السعودية حريصة على حقوق الإنسان وتمكين المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 25 صفر 1441هـ - 24 أكتوبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1752840

مريم الصغير (الرياض@maryam9902)

أكد المستشار بالديوان الملكي المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة، حرص المملكة في المحافظة على حقوق الإنسان وتمكين المرأة وإيجاد الفرص للشباب ضمن رؤية المملكة 2030.

وشدد لدى لقائه أمس (الأربعاء) في روما بإيطاليا رئيسة لجنة الشؤون الخارجية لدى مجلس النواب الإيطالي مارتا غراندي، ورئيسة لجنة حقوق الإنسان في المجلس إيولاندا دي ستاسيو، على سعي المملكة الدائم للحل السياسي في اليمن المرتكز على المرجعيات الثلاث والمتمثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وفي مقدمتها القرار 2216، مؤكدا حرص المملكة على مصلحة الشعب اليمني وأمنه واستقراره.

وقدم الربيعة نبذة عن جهود المملكة ممثلة بالمركز في الميدان الإنساني وخصوصا في اليمن، مبينا التحديات التي تواجه عمل المركز في اليمن نتيجة الانتهاكات الحوثية المستمرة وما بذله المركز من أعمال للحد منها وتلافيها.

بأمر المحكمة العمالية.. 700 ألف لمضيفة مغربية من شركة طيران

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 25 صفر 1441هـ - 24 أكتوبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1752810

عدنان الشبراوي (جدةAdnanshabrawi@)

أنصفت المحكمة العمالية في جدة مضيفة جوية «مغربية الجنسية»، بحكم ألزمت بموجبه شركة الطيران التي تعمل فيها بصرف نحو 700 ألف ريال كمستحقات وظيفية لها، متمثلة في أجور ورواتب متأخرة ومكافأة نهاية الخدمة وتعويض عن أرصدة إجازات سنوية، إضافة إلى تسليمها شهادة خدمة عن عملها لـ4 سنوات.

وطبقا لصك الحكم (اطلعت عليه «عكاظ»)، فإن المضيفة الجوية أقامت دعوى أمام المحكمة العمالية مرفقة في دعواها عقد عمل ومطالبات بمستحقاتها الوظيفية، وتم قبول الدعوى لعدم انتهاء العلاقة العمالية، وأبلغت المحكمة شركة الطيران المدعى عليها عبر النظام الآلي بموعد انعقاد الجلسة نظاما، لكنها لم تحضر في البداية، ما دعا المحكمة للسير في الدعوى إنفاذا للتوجيهات المؤكدة على سرعة البت والفصل في الدعاوى العمالية.

واعتبرت المحكمة تغيب ممثل عن الجهة المدعى عليها تضييعا لحق العاملة وإضرارا بها، وفي وقت لاحق حضر ممثل

عن الشركة وقدم عقد عمل المضيفة وطلب مهلة للرد، لكنه تغيب عن الجلسات اللاحقة.
واكتفت المحكمة بالأدلة المقدمة لها، منها عقد العمل، وخطاب تعريف سابق يثبت العلاقة التعاقدية، وجرى عرض اليمين على المضيفة الجوية فحلفت اليمين المطلوبة بأنها تطالب الشركة بمستحقاتها الواردة في الدعوى.
وأوضحت المحكمة أن المدعية تركت العمل لعدم صرف رواتبها، وهو ما اعتبرته المحكمة أنها تستحق مكافأة نهاية الخدمة وفق نظام العمل، واحتسبت المحكمة الراتب الأخير للمضيفة، المقدر بـ13 ألف ريال، مقدارا معتمدا لصرف المستحقات الوظيفية.
من جانبها، علقت لـ«عكاظ» المحامية مجدولين يماني على الحكم بأنه يكرس صيانة القضاء للمستحقات الوظيفية وينصف العمال من جميع الجنسيات والطبقات من تعنت بعض جهات العمل أو مماطلتها.
وبينت أن المحاكم العمالية طبقا لنظامها تختص بالنظر والفصل في المنازعات المتعلقة بعقود العمل والأجور والحقوق وإصابات العمل والتعويض عنها، كما تختص بالنظر في الدعاوى المرفوعة لإيقاع العقوبات المنصوص عليها في نظام العمل والمنازعات المترتبة على الفصل من العمل وشكاوى أصحاب العمل والعمال واعتراضاتهم على القرارات الصادرة من اللجان المختصة وغيرها.
أحصت وزارة العدل 4446 قضية واردة للمحاكم والدوائر العمالية خلال شهر محرم الماضي 1441، 60% منها دعاوى أجور.
وطبقا للمؤشرات الإحصائية لوزارة العدل، فإن متوسط المعدل اليومي لعدد القضايا العمالية الواردة بلغ 234 قضية يوميا.
وجاء 65% من إجمالي القضايا الواردة في كل من مناطق مكة المكرمة والشرقية والمدينة المنورة. وذكرت الوزارة أن الدعوى العمالية تبدأ عبر تقديم طلب من العامل أو صاحب العمل لمكتب العمل المختص مكانا لإجراء التسوية الودية بشأن المنازعة العمالية، وتكون الفترة الزمنية المعطاة للصلح 21 يوما. وبعد انقضاء المدة المحددة نظاما ولم يتم الصلح، يرفع مكتب العمل المختص مكانا المنازعة للمحاكم العمالية إلكترونيا، لتأخذ الدعوى مجراها القضائي. وبالنسبة للدعاوى العمالة المنزلية ومن في حكمهم، فيتم رفع المنازعة من العامل المنزلي أو صاحب العمل لدى لجنة الفصل في خلافات العمالة المنزلية، وحددت الأنظمة 5 أيام للصلح، وفي حال تعذر الصلح يكون أمام اللجنة 10 أيام لإصدار قرارها في النزاع، وفي حال لم تنته لدى اللجنة المختصة، تستقبل المحكمة العمالية تظلما ممن صدر القرار ضده، وذلك بتقديم طلب الاعتراض على قرار اللجنة للمحاكم العمالية إلكترونيا لتأخذ الدعوى مجراها القضائي.
وباشرت المحاكم العمالية في المملكة اختصاصاتها في 20 صفر 1440، من خلال إنشاء 7 محاكم عمالية في كل من الرياض وجدة والدمام ومكة والمدينة وأبها وبريدة، ودوائر عمالية متخصصة داخل منظومة المحاكم العامة في عدد من مدن المملكة، إضافة إلى إنشاء دوائر استئناف متخصصة. وتشتمل المنازعات التي تستقبلها المحاكم والدوائر العمالية على: دعاوى طلبات الأجور والحقوق والاعتراضات والمستندات والوثائق والتعويضات والعقوبات وغيرها.
العدل: 4446 قضية عمالية خلال شهر.. 60 % دعاوى أجور

"صحة القصيم" تحقق في وفاة طفل داخل مستشفى خاص بانتظار تشريح الطبيب الشرعي لتحديد الأسباب

المصدر: جريدة سبق الخميس 25 صفر 1441هـ - 24 أكتوبر 2019م
https://sabq.org/2FnsXv

بدر العتيبي - القصيم
تحقق "صحة القصيم" في وفاة طفل يبلغ من العمر حوالي ١٠ سنوات في أحد المستشفيات الخاصة بالمنطقة بعد دخوله، وهو يشتكي من بعض الأعراض، لكنه لقي حتفه لاحقاً لأسباب مجهولة.
وعلمت "سبق" أن الطفل دخل طوارئ المستشفى الاثنين الماضي، وتوفي بعد مضي ساعات من دخوله، وينتظر أن يُشرّح الطبيب الشرعي الجثمان غداً لمعرفة أسباب الوفاة، فيما تتحفظ "صحة القصيم" على ملف الطفل.
وبسؤال "صحة القصيم"، أجاب المتحدث الرسمي تركي المحارب: "إشارة إلى استفساركم الوارد إلينا نفيدكم بأن المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة القصيم قد تلقت شكوى من والد الطفل المتوفى."
وأضاف: "وبناءً عليها تم تشكيل لجنة طبية قامت بالشخوص إلى المستشفى الخاص، والتحفظ على الملف الطبي للطفل، ومراجعة جميع الإجراءات الطبية التي تمت للطفل، يرحمه الله، وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً للأنظمة والتعليمات المتبعة."

توطين التشغيل والصيانة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 25 صفر 1441هـ - 24 أكتوبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1783821

كلمة الرياض

تواصل الدولة بكافة أجهزتها ومؤسساتها تنفيذ خططها الاستراتيجية لتوطين الوظائف في القطاعات، وتصحيح أوضاع سوق العمل، وهي خطط مرتبطة برؤية المملكة لتوفير أكثر من 300 ألف فرصة عمل مستدامة سنوياً، وتقليص حجم البطالة إلى 9 % في 2020، و7 % في 2030، علماً أن مستوياتها الحالية تبلغ 12.3 % بنهاية الربع الثاني من 2019.
ولذلك جاء قرار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، برفع نسب التوطين للوظائف المستهدفة في عقود التشغيل والصيانة بالأجهزة الحكومية، والشركات التي تسهم الدولة بنسبة لا تقل عن 51 % من رأسمالها، حيث نص القرار على تطبيق نسب التوطين الجديدة في جميع طلبات التأييد، لعقود التشغيل والصيانة الجديدة.
التشغيل والصيانة في عقود الدولة أحد القطاعات المهمة التي تصرف عليها الدولة سنوياً عدة مليارات، ووظائفها متوفرة في جميع المدن والقرى كونها تتعلق بالمشروعات الحكومية المتواجدة في كل منطقة، وبعض الإحصاءات تشير إلى أن عدد العاملين في عقود الصيانة والتشغيل يبلغ 1.27 مليون شخص، بينهم 107 آلاف سعودي بنسبة توطين تبلغ 8.5%.
كما أن وظائف التشغيل والصيانة لا مجال للتلاعب فيها بنسب التوطين، فهي مشروعات قائمة، وتحتاج للمزيد من الوظائف التي تتوافق مع مخرجات الكثير من الجامعات والمعاهد الفنية والكليات التقنية وكليات التميز، والإحصاءات تشير إلى وجود أكثر من 73 ألف خريج سنوياً مؤهلين للعمل في القطاع، ولذلك فالجهات التعليمية مطالبة بالاستمرار في

ربط احتياجات القطاعين الحكومي والخاص، بما يحتاجه قطاع التشغيل والصيانة من تخصصات جديدة ومتطورة، بحيث تتلاءم مخرجاتها مع احتياجات التنمية وسوق العمل.
من المهم أن يكون لدى وزارة العمل خطة محددة لتنفيذ مثل هذه القرارات بحيث لا يطالها التوطين الوهمي، وأن تكون بيئة عمل جاذبة، وخالقة لفرص العمل المستدامة، وهذا يتم من خلال عدة نقاط، أبرزها التأكد من مستويات الرواتب، فليس من المعقول أن تقدم تلك الشركات العاملة في عقود الصيانة والتشغيل رواتب متدنية تصل إلى ثلاثة آلاف ريال، ومن ثم نتساءل عن السبب في عدم إقبال الشباب عليها أو تسربهم منها.

زيادة رواتب وبدلات الموظفين

المصدر: جريدة المدينة الخميس 25 صفر 1441هـ - 24 أكتوبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/655922

عبدالله الجميلي

*لسنواتٍ طويلة يُعَانِي «الموظفون المَدَنِيّون في القطاعات الحكومية» من أزمات منها: (التَّجْمِيد الوظيفي)؛ فالكثير منهم (لاسيما مَن هم في المراتب الأقلّ من العاشرة) قد ضاعت أعمارهم وهم محرومون من ترقيات يستحقونها بحجج غريبة عجيبة متهالكة كـ(عدم توفر الوظائف، أو اختلاف مسمَّاها عمَّا يُمارسونه فِعْلِيًا)؛ وكل ذلك لا ذنب لهم فيه.!
*وهناك (ضَعْف الرواتب والبدلات)، فالعديد من المؤسسات الحكومية عُدِّلَت المخصصات المالية لمنسوبيها كالتعليم والصحة، وتَمّ تحسين أوضاعهم، إلا موظفي الخدمة المدنية الذين كان وما يزال نصيبهم الحِرمان، ومهمتهم فقط كتابة تلك القرارات وطباعتها وتوزيعها.!!
*ومن أزمات أولئك المساكين (الواسطة) التي تسكن مفاصل بعض الإدارات الحكومية، وتُقِيْم في مفاصلها؛ فأصحاب الحظوة والسطوة يستأثرون بالوظائف التي تُفَصَّل شروطها لهم ومن أجلهم؛ بل قد تُحَوَّر مسمياتها بما يتلاءم مع ترقياتهم، أما (الغَلابَى فمَكَانِك رَاوِحْ.!!(
*أيضًا هناك حِرمان موظفي المراتب من حركة تنقلات منظمة ومجدولة بين مناطق ومحافظات المملكة أُسْوة بالمعلمين والمعلمات؛ وكأن أولئك من عَالَم مختلف لا حق لهم في القُرب من أُسَرِهم.!!
*وهنا توقعت أن تعالج اللائحة الجديدة للموارد البشرية التي أعلنت عنها (وزارة الخدمة المدنية) تلك الأزمات، ولكن - للأسف الشديد- بقي الوضع كما هو عليه في أغلب ما سبق؛ فمثلاً «ترقية الموظف مازالت ترتبط بمسابقات وبمقابلات شخصية قد تتحكم بها المحسوبية.!«
*ولذا فالواقع يفرض برنامجًا وطنيًا لتطوير الخدمة المدنية كبرنامجي تطوير القضاء والتعليم، والأهم والعاجل إطلاق كادرٍ وظيفيٍ جديدٍ يضمن (زيادة الرواتب، والترقية المباشرة والآلية بعد مضي أربع سنوات، ما لم يقع الموظف في تجاوزات تمنع ذلك، وكذا رفع سقف العلاوة السنوية، مع استمرارها لـ25 سنة.!(

كاريكاتير

	المصدر: جريدة المدينة الخميس 25 صفر 1441هـ - 24 أكتوبر 2019م https://www.al-madina.com/article/655912
	المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 25 صفر 1441هـ - 24 أكتوبر 2019م http://www.aleqt.com/2019/10/23/article_1698561.html